الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
15 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن . . . . . (إستونيا)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18583 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (A/72/310)

١ - **السيدة كينغو** (المديرة التنفيذية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة): عرضت تقرير الأمين العام (A/72/310) المعنون ”تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص“، فقالت إنه لم يتبق إلا ٠٠٠ ٥ يوم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام يعرض طريقة عملية وفعالة من حيث استخدام الموارد تمكن الأمم المتحدة من إطلاق الإمكانات الكاملة للتعاون مع القطاع الخاص وسائر الشركاء بهدف بلوغ هذا المعلم.

٢ - وأردفت قائلة إن توافق الآراء العام المشار إليه في التقرير يتمثل في أنه سيكون من الضروري توسيع نطاق التحالفات والشراكات، ولكن المنظمة ستحتاج إلى بذل جهد كبير لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من أن التقرير يتضمن عددا من الأمثلة على الشراكات المحددة التي تظهر إمكانية التوسع، سيكون من الضروري التوجه نحو إقامة شراكات تستعين بموارد وخبرات الأعمال التجارية على نحو أكثر فاعلية.

٣ - ومضت تقول إن الأمم المتحدة أمام فرصة هائلة للاضطلاع بدور تحفيزي قوي في إطلاق موجة جديدة من التمويل والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. وينبغي أن يتمثل الهدف في الانتقال من ”تخصيص الأموال“ إلى ”التمويل“، مما يشكل تحولا حاسما من شأنه أن يحول التركيز من تعبئة الموارد الخيرية إلى استخدام الأسواق لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التمويل الابتكاري.

٤ - وفي هذا الصدد، قدّم التقرير عددا من التوصيات الملموسة الرامية إلى إدماج فكرة الشراكات في المنظمة برمتها على نحو أكمل. فعلى سبيل المثال، ينبغي تشجيع كيانات الأمم المتحدة على إدماج الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في نماذج أعمالها الأساسية، وهو ما سيساعد على تنشيط الدور القيادي العالمي للأمم المتحدة بوصفها جهة تدعو إلى التعاون وتيسّره. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تعطي الأولوية للاستثمار في تنمية المواهب في صفوف كل من الممارسين في مجال الشراكات وموظفيها نفسها لمعالجة الفجوات الحالية في مجموعات المهارات. وسيكون من المهم أيضا حشد الدعم لزيادة درجة تحمل المخاطر وإيجاد حيّز آمن للتعلم من الأخطاء. ومن أجل مكافأة أفضل الممارسات وإعداد دعاة أقوياء لإقامة الشراكات على جميع مستويات المنظمة، ينبغي إدماج الشراكات والمقاييس ذات الصلة في معايير إدارة الأداء لموظفي الأمم المتحدة المعنيين وإدارتها المعنية.

٥ - وواصلت كلامها قائلة إنه من أجل حماية سمعة المنظمة، ينبغي للشركات التي تقيم شراكات مع الأمم المتحدة أن تعلن، في الحد الأدنى، عن التزامها بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري، ينبغي للشبكات المحلية للاتفاق العالمي ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد المحلي تعزيز تعاونهما من خلال تكليف المنسقين المقيمين وغيرهم من قادة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بالتواصل مع كل من الشبكات المحلية ومجتمع الأعمال للنهوض بأولويات التنمية المستدامة الوطنية.

٦ - واختتمت كلامها قائلة إنه في فترة الإصلاح والتجديد الحالية، يأمل مكتب الاتفاق العالمي في أن يشكل تقريره نوعا من النسيج الضام لجدول أعمال الشراكات من خلال تقديم خيارات محددة وواقعية يمكن أن تساعد في تنفيذ التغيير عن طريق الارتقاء بالشراكات إلى المستوى التالي.

٧ - **السيدة زاهر** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وأشارت إلى الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، فقالت إن الشراكات تمثل عنصرا هاما من وسائل تنفيذ الأهداف. فالشراكات بين الدول وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ستكون ذات أهمية حاسمة للاستفادة من المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال الآلية الأساسية لتمويل التنمية.

٨ - ومضت تقول إن الشراكات تشكل ضرورة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكن الشراكات يجب ألا تكون مجرد شراكات على الورق. ويلزم أن تحقق نتائج وأن تعمل في إطار يعطي الأفضلية للأولويات الوطنية. ولأن الالتزامات المقدمة من خلال الشراكات تحتاج في كثير من الأحيان إلى وقت للنمو وبلوغ النطاق المطلوب، يلزم أن توفر حيزا للتفكير والتحسين وكثيرا ما تحتاج إلى الدعم للتكيف مع الظروف المتغيرة والمعلومات الجديدة.

٩ - وأضافت قائلة إن أحد الأمثلة على أهمية الشراكات للدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أنشأه التحالف في عام ٢٠١٤ من خلال إجراءات

العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) بهدف صريح هو رصد الشراكات، وتحديد فرص جديدة لإقامة الشراكات وضمان التنفيذ الكامل للالتزامات المتعهد بها.

١٠ - وفي الوقت نفسه، يشارك العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مبادرات أخرى تنظمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك هو شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي منبر إلكتروني لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز الصلات بين منظمات القطاع الخاص على الصعيد الإقليمي، فضلا عن تحسين شراكات الأعمال التجارية على الصعيد الأقاليمي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - وتابعت كلامها قائلة إنه باعتبار أن الاتصالات تتسم بالأهمية الأساسية للعمل بفعالية، فهي ستكون بالغة الأهمية في سياق المضي قدما لمختلف كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تعزيز الشراكات من أجل تحسين الاتساق والتنسيق بين مختلف المنابر والمجموعات. وسيتطلب ذلك زيادة الدعم والقدرة للكيانات التي تنظم الشراكات وفهما متعمقا لكامل نطاق مختلف البرامج، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، من أجل تحقيق أفضل النتائج ومنع حدوث التداخل أو الثغرات.

١٢ - واختتمت كلامها قائلة إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يشجع جميع الأطراف على تعزيز الشراكات القائمة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد فرص جديدة دعما لكل من خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا.

١٣ - **السيد يعقوب** (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن تقرير الأمين العام يبيّن أن خطة عام ٢٠٣٠ تقدم فرصة قيّمة للأمم المتحدة لتوسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص، عن طريق جهات شتى منها المركز المشترك بين الأمم المتحدة وشبكة الأعمال التجارية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وسيكون من الضروري لمنظومة الأمم المتحدة أن تقر بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتألف من بلدان تواجه أوضاعا خاصة، وهي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، التي تواجه جميعها تحديات محددة. ولهذا السبب، ينبغي وضع حوافز وأطر مصممة حسب الحالة لتعزيز الشراكات استنادا إلى الاحتياجات والخصائص القطرية الفريدة.

١٤ - وأضاف قائلا إن تعاون القطاع الخاص أمر أساسي لتحقيق رؤية خطة الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. وتشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي ستكون بالغة الأهمية في تعزيز مبادرات البنى التحتية التي أُوصي بها كجزء من الإطار المعتمد في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٤. ويعمل المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجالس الأعمال التجارية التسع التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ١، و ٦٦ من الأعمال التجارية بنشاط مع الهيئات القطاعية للرابطة في مجالات التعاون الخاصة بكل منها.

١٥ - وأردف قائلا إن الرابطة تؤكد من جديد دعمها للدور المحوري للأمم المتحدة في تنسيق وتعزيز خطة عام ٢٠٣٠. وبينما سيكون من الضروري تنشيط الشراكات من أجل التنفيذ الناجح لجميع أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية للنهوض بالتنمية في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وتحث الرابطة البلدان المتقدمة على زيادة التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما إلى البلدان الأشد احتياجا.

١٦ - وأخيرا، استشهد بموضوع الرابطة لعام ٢٠١٧، وهو ”إقامة الشراكات من أجل التغيير، وإشراك العالم“، فأعرب عن الأمل في أن توجِد الشراكات العالمية التآزر اللازم للنجاح في تحقيق كل من رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة.

١٧ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الشراكات أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، والسياساتُ العامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني أمر بالغ الأهمية أيضا لتحقيق الأهداف والنهوض بالتنمية المستدامة. ويتعين أن تضطلع الحكومات بدور محوري في تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، بوسائل منها إنشاء القواعد والأنظمة القانونية المطلوبة. وينبغي للحكومات أيضا كفالة أن تنفَّذ جميع تلك المبادرات وفقا للقوانين الوطنية والأولويات الإنمائية، وأن تدعم، حيثما أمكن ذلك، جهود الأمم المتحدة لإقامة شراكات مع القطاع الخاص.

١٨ - ومضى يقول إن الجماعة تؤيد بقوة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدرات

كل منها، ونقل الموارد المالية والتكنولوجية، بوسائل منها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى الوثائق الختامية لمؤتمرات مونتيري والدوحة وأديس أبابا وريو دي جانيرو وغيرها من الوثائق الختامية التي تشكل الأساس لخطة التنمية الحالية.

١٩ - وأردف قائلا إن القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بدور حاسم من خلال الشراكات وعن طريق تعزيز العمل اللائق والاستثمار، وتطوير تكنولوجيات جديدة وجعلها في المتناول، وتوفير التدريب التقني، وحفز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف، مع مراعاة أهمية عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي لهذه الأنشطة أن تبدي الاحترام الكامل لمبدأ الملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية.

٢٠ - وأشار إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ شدّدت عن حق على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها ركيزة لتمويل التنمية في البلدان النامية ووسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحث الجماعة الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشمل تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لهذا الغرض. وهي تود أيضا أن تشدد على ضرورة استخدام المنهجيات القائمة على المؤشرات التي تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، التي تواجه تحديات إنمائية كبيرة ويمكن أن تستفيد إلى حد كبير من الدعم الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢١ - واسترسل قائلا إن الجماعة تشجع صناديق وبرامج الأمم المتحدة على مواصلة تعاونها النشط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة لكي تنوّع مواردها، ولا سيما الموارد الأساسية، المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وهي تعلّق أهمية خاصة على الأشكال الجديدة للتفاعل بين الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الإنتاجي في النهوض بتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك نقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية، وحتى بشروط تساهلية وتفضيلية. وينبغي للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسرّع التنمية الشاملة للجميع في قطاعات الاقتصاد كافة وفقا لاحتياجات كل بلد وأولوياته. ويجب اتخاذ نهج مسؤول إزاء الشراكات مع الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني. وسيكتسي كل من الشفافية، والاتساق، والإشراف الحكومي الدولي من جانب الدول الأعضاء، ودراسات الأثر، والتقييم، والمساءلة أهمية حاسمة لتحقيق تلك الغاية.

٢٢ - واستطرد قائلا إن جميع الأنشطة التي تجري في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن تبدي الاحترام الكامل للطابع الحكومي الدولي للمنظمة، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأولويات الأمم المتحدة لفترة السنتين، على النحو المبيّن في قرار الجمعية العامة المتعلق بمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنبثق جميع أنشطة الشراكة من مبدأ أعلى، هو الحاجة إلى تقديم المساعدة من أجل التنمية، مع الاحترام الكامل للأولويات الوطنية، في إطار عملية تقودها الدول الأعضاء.

٢٣ - **السيدة شميت - ليوبرت** (ألمانيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقالت إن القطاع الخاص يمكن أن يطبق بصورة مجدية إبداعه وابتكاراته للتصدي لتحديات التنمية المستدامة بالتزامن مع الأخذ بالممارسات التجارية المسؤولة، وحماية حقوق العمل والتقيد بالمعايير البيئية والصحية المعترف بها دوليا، على النحو الذي نادى به الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٢٤ - وأضافت قائلة إنه بالرغم من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تشارك بالفعل في عدد من الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، سيكون من المهم كفالة أن تتقيد تلك التحالفات بالمبادئ والقيم الأساسية، بما في ذلك الشفافية والمساءلة، وأن تتضمن آليات للرصد والاستعراض الفعالين. ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تمكين الشراكات التي تسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وحماية نزاهة الأمم المتحدة في نفس الوقت أيضا.

٢٥ - ومضت تقول إن دور الشراكات في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كان أحد المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا خلال المفاوضات التي أجريت في السنة السابقة بشأن القرار ٧١/٢٤٣ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مشروع القرار المتعلق بالشراكات ينبغي أن يرجأ لإفساح المجال لإجراء المزيد من المناقشات والتطوير في سياق تلك العملية الجارية. وتتضمن المسائل التي يتعين تناولها مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والشفافية والمساءلة، ودور الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، واعتماد نهج مشترك على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالشراكات. ويعتزم الاتحاد الأوروبي تقديم قرار رسمي في الأسبوع التالي للإبقاء على البند مدرجا في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة وهو يتطلع إلى استمرار المناقشات

المثمرة مع جميع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل وضع مشروع قرار أكثر موضوعية.

٢٦ - **السيدة تشوانغ يو** (الصين): قالت إنه فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، يمثل تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي وهو سيحسن المستوى العام للتنمية في جميع أنحاء العالم. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تدعو إلى إقامة شراكات أكثر إنصافا وتوازنا لتشكيل ترتيب إنمائي عالمي يتمحور حول الأمم المتحدة، ويشكل التعاونُ بين الشمال والجنوب قناته الرئيسية لتقديم المعونة الإنمائية والتعاونُ بين بلدان الجنوب عنصرا مكملا. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وتزيد ما تقدمه من دعم إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا.

٢٧ - وواصلت كلامها قائلة إنه ينبغي للبلدان النامية أن تواصل، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وتطوير التعاون الثلاثي، وتقاسم خبراتها في مجال التنمية المستدامة من أجل تحقيق التعزيز الذاتي لقدراتها من خلال المساعي المشتركة. وينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - ومضت تقول إن الصين دأبت على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي، وإن هذا الموقف تلقى الدعم عمليا من خلال العديد من المبادرات على أعلى المستويات، بما في ذلك إنشاء صناديق وبرامج ومعاهد مخصصة للتنمية السلمية والتعاون بين بلدان الجنوب، في عام ٢٠١٥. واتخذت الصين أيضا تدابير هامة أخرى، مثل التنازل عن القروض الحكومية الدولية المقدمة بدون فائدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي حان موعد استحقاقها في عام ٢٠١٥.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن الصين قد سعت، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠١٦، إلى حفز الشراكات الإنمائية العالمية التي تضم الحكومات والقطاع العام والمجتمع المدني من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٠ - واختتمت كلامها قائلة إن حكومة بلدها أعلنت في وقت سابق من هذا العام عن تمويل جديد للتعاون بين بلدان الجنوب، مما يوفر زخما جديدا للبلدان النامية في جهودها الإنمائية. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي.

٣١ - **السيد المري** (قطر): قال إن تجربة الأهداف الإنمائية للألفية بيّنت أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز الشراكات العالمية. ويشمل ذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص وإعطاء منظمات المجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية فرصة لتنهض بدورها في هذا المجال. وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد توصية الأمين العام بأنه ينبغي تشجيع كيانات الأمم المتحدة على إدماج الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في نماذج أعمالها الأساسية.

٣٢ - ومضى يقول إن سياسة قطر الخارجية تستند إلى مبدأ التعاون والشراكة لمواجهة التحديات الإنمائية. وتولي قطر أهمية بالغة للتعاون بين بلدان الجنوب. وتصبح قطر، بالإضافة إلى الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بلدا مانحا متزايد الأهمية للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية وأزمات اقتصادية وإنسانية. ويتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على التنفيذ الشامل والمتوازن، بروح من الشراكة العالمية التي تحترم الأولويات الوطنية وتراعي اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية.

٣٣ - **السيدة زاهر** (ملديف): قالت إن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته ملديف على مدى السنوات الأربعين الماضية يعزى إلى حد كبير إلى الشراكات المتينة مع القطاع الخاص، والبلدان الأخرى والمنظمات الدولية، وأهمها الأمم المتحدة. ومن المشجع بالتالي أن يدرِج كلٌ من مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ الشراكات باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٤ - وأضافت قائلة إن البلدان يجب أن تنتقل من العلاقات التي تتحكم بها الجهات المانحة إلى شراكات أصدق تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم، وتُحكَم بالأولويات الوطنية. وهناك حاجة إلى المزيد من الشراكات القائمة على الابتكار التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ولا سيما تلك التي تعزز التمكين الجنساني.

٣٥ - ومضت تقول إن للأمم المتحدة دورا محوريا تضطلع به في تيسير إقامة هذه الشراكات، ولا سيما الشراكات المعنية بتمويل التنمية والابتكار لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أنه يجب أولا تزويد وكالات الأمم المتحدة المناسبة بما يكفي من الموارد والتمويل. وقد أظهرت ملديف كيف يمكن للشراكات أن تساعد البلدان على التحول، وهي على استعداد لتقاسم خبرتها في مجال إقامة الشراكات المجدية.

٣٦ - **السيد دزونزي** (ملاوي): قال إن العالم يأخذ بالترابط على نحو متزايد، وهو اتجاه من غير المتوقع أن يتباطأ نظرا لوتيرة التقدم التكنولوجي. وتتسم المشاركة المتعددة القطاعات التي تعزز التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الوقت نفسه بأهميتها الأساسية. وفي هذا الصدد، تفتخر ملاوي بأن تكون عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية، والاتحاد الأفريقي، وهو ما تأمل في أن تسهم من خلاله في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٧ - وأضاف قائلا إن للأعمال التجارية دورا رئيسيا تقوم به في نجاح خطة عام ٢٠٣٠؛ وأعرب عن ارتياح وفد بلده للاعتراف في التقرير بضرورة زيادة التعاون مع القطاع الخاص. وقال إن للناس والشراكات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - **السيد سميتي** (تايلند): قال إن تنشيط الشراكات وتوسيع نطاقها على جميع المستويات يكتسيان أهمية بالغة لتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويجب على جميع أصحاب المصلحة القيام بدورهم لتمويل التنمية المستدامة على نحو كاف وفعال. وفي هذا الصدد، تتسم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة الموارد المحلية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص بالأهمية البالغة. وتشيد تايلند بالعمل الجاري الذي يضطلع به الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الجهود العالمية للتنمية المستدامة، استنادا إلى مبادئه العشرة للأعمال التجارية المسؤولة، التي ينبغي أن تعمّم على الصعيد الوطني من خلال إنشاء الشبكات المحلية للاتفاق العالمي. وما فتئت ”شبكة الاتفاق العالمي تايلند“ تساعد الشركات التايلندية للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال تقاسم أفضل الممارسات والتدريب.

٣٩ - وأضاف قائلا إن المجتمعات المحلية، التي كثيرا ما تقدم حلولا مبتكرة للمشاكل المحلية، ينبغي أن تضطلع بدور أكبر في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بمبادرة جائزة خط الاستواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تحتفي بالأعمال الإنمائية للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وتهنئ جميع الفائزين بجائزة خط الاستواء، بمن فيهم الفائز من تايلند، الذي عزز عمله التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية للبلد. وتدعو أيضا جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى مواصلة تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز الشراكات وتقاسم الخبرات بين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

٤٠ - وأردف قائلا إن ثمة حاجة إلى سبل جديدة ومبتكرة لتعزيز الشراكات. وتثمن تايلند إسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التنمية المستدامة، وهي ستواصل توفير التعاون التقني لبلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وتقاسم نهجها الإنمائي معها، استناداً إلى فلسفة اقتصاد الكفاية. وتعرب تايلند عن تقديرها للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب في تسهيل تبادل أفضل الممارسات. وثمة حاجة إلى زيادة الدعم المقدم من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نحو فعال.

٤١ - ومضى يقول إن دور الأمم المتحدة كميسر للتعاون يحتاج إلى التعزيز. وترحب تايلند بالتالي بمبادرات الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وهو ما ينبغي أن يجعلها منبرا فعليا للشراكات. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تعزز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تتطلع تايلند إلى تعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، لا سيما في مجال التنمية، بالاستناد إلى أوجه التكامل بين الوثيقة المعنونة ”رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أفق عام ٢٠٢٥: المضي قدما معا بخطى حثيثة“ وخطة عام ٢٠٣٠.

٤٢ - **السيدة سونغ** مي يونغ (جمهورية كوريا): قالت إنه سيكون من الضروري تهيئة بيئة شاملة للجميع لتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيكلف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ ما يقدّر بـ ٦ تريليونات دولار في السنة، وسيتطلب زيادة مشاركة القطاع الخاص. بيد أن الشراكات ينبغي أن تتجاوز التمويل والاستثمار لتشمل تقاسم المعارف والخبرات والتجارب.

٤٣ - وأضافت قائلة إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحسين قدرتها على تيسير وإدارة مختلف أنواع الشراكات والتعاون بين وكالاتها فيما يتعلق بالشراكات. وكما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، يجب أن تزيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرتها على المشاركة في الشراكات المبتكرة الموجهة نحو تحقيق النتائج على جميع المستويات. ويجب أن تُواءَم الشراكات القائمة إحداها مع الأخرى ومع خطة عام ٢٠٣٠ مواءمة فعالة.

٤٤ - وواصلت كلامها قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم بشكل استباقي المنتديات القائمة، مثل منتدى شراكات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمواصلة المناقشات بشأن تعزيز

الشراكات. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى استمرار الحوار بشأن الرصد والاستعراض الفعالين للتقدم الذي تحرزه الشراكات.

٤٥ - **السيد تشانثافيم** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية يكتسي أهمية حاسمة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ألا يكون التمويل مخصصا، بحيث يمكن استخدامه للأعمال الأكثر إلحاحا، حسبما يحدّد وطنيا. ويتسم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالأهمية، ولكنهما يشكلان تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه.

٤٦ - وأضاف قائلا إن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تضطلع بدور هام في مساعدة بلده على التصدي لتحديات التعليم، والصحة، والبيئة، والذخائر غير المنفجرة وغيرها من التحديات. وحثّ البلدان المانحة على أن توفر تمويلا كافيا وغير مخصص وقابلا للتنبؤ به، ولا سيما تمويل الميزانية الأساسية، لدعم تشغيل تلك الوكالات، مما يمكنها من دعم البلدان المضيفة في تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية العالمية. وشدّد على أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية والترويج لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لكنه حذّر من أن القطاع الخاص ينبغي أن يضطلع بنصيبه من المسؤولية تجاه البشر والكوكب.

٤٧ - وأردف قائلا إن حكومة بلده أنشأت عملية مائدة مستديرة من أجل بناء شراكات فعالة من أجل التنمية. والمائدة المستديرة هي منتدى يدعى فيه الشركاء في التنمية، بما في ذلك البلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى المشاركة في المناقشات بشأن خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية واستعراضها، ومواءمة مساعدتهم الإنمائية مع أولويات البلد. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمد إعلان فينتيان بشأن فعالية المعونة لضمان استخدام التمويل على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٤٨ - **السيدة حمدوني** (المغرب): قالت إنه يجب تنشيط الشراكات العامة والخاصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للقطاع الخاص أن يتحمل المسؤولية عن تحديد كيفية تعبئة الاستثمارات اللازمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وأن يعمل في نفس الوقت بطريقة مسؤولة ومستدامة. وينبغي أن يعمل من أجل تحويل الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام مع احترام التوازن الصحيح بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٤٩ - وأضافت قائلة إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المغرب تشكل أداة أساسية وآلية مبتكرة لزيادة الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وبفضل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، نفذت مشاريع مختلفة في قطاعات حيوية دعما للسياسة الوطنية المتعلقة بتنمية قطاع البنى التحتية. وتسهم البنى التحتية في مكافحة الفقر عن طريق تيسير الحصول على العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي.

٥٠ - ومضت تقول إن التعاون بين بلدان الجنوب يتسم بالأهمية البالغة للإسراع بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويقاسم المغرب خبرته مع البلدان الأفريقية الأخرى، سعيا إلى إنشاء نموذج جديد للتعاون بين بلدان الجنوب يحقق المنفعة المتبادلة ويتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الثلاثي. ويعكف القطاع الخاص المغربي على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك المواد الغذائية الزراعية، وقطاع المال، والأعمال والمصرفية، والاتصالات، والتعدين، والسياحة، والري، والإسكان الميسور التكلفة.

٥١ - ودعت البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما يظل بالغ الأهمية للتصدي للتحديات العالمية. وثمة حاجة إلى التضامن والدينامية لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تلك التحديات. ويمثل التمويل الابتكاري عنصرا هاما في أي رؤية جديدة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ولا يزال المغرب ملتزما بالتعاون المثمر دعما لرفاه الناس، في إطار شراكة عالمية معززة تستند إلى المسؤولية المشتركة والإنصاف والتضامن.

٥٢ - **السيدة كانترو** (المراقبة عن غرفة التجارة الدولية): قالت إن غرفة التجارة الدولية قد قامت منذ عام ١٩٤٦ بالمشاركة في اجتماعات ومؤتمرات ومناسبات في الأمم المتحدة وقيادتها للمساهمة في بناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة والاستثمارات والمسائل العالمية ذات الأهمية البالغة، مع التركيز على دعم البلدان النامية، وهي تعمل بشكل وثيق مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة منذ إطلاقه في عام ٢٠٠٠.

٥٣ - وأضافت قائلة إن اعتراف التقرير بأن الشراكات الجديدة ستكون بالغة الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وإقراره بأن القطاع الخاص هو أحد أهم الشركاء يبعثان على التشجيع. وتتسم السبل

الخمسة البالغة الأهمية للتعجيل بأثر الشراكات المعقودة مع قطاع الأعمال، الموصوفة في التقرير بأنها منطقية، نظرا لأن الأعمال التجارية تسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية طويلة الأجل فيما يتعلق بمشاريع تتسق مع قيمها وكفاءاتها وتكنولوجياتها المؤسسية، ومع الأهداف المتعلقة بالاستدامة. وتتمثل إحدى الشراكات التي تشمل جميع العناصر الخمسة المذكورة في التقرير في التحالف العالمي من أجل تيسير التجارة، الذي يدعم التنفيذ الفعال لاتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وهو منتدى بين القطاعين العام والخاص يركز على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

٥٤ - وأعربت عن امتنان غرفة التجارة الدولية للفرصة الممنوحة لها حديثا بوصفها مراقبا دائما لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأمم المتحدة وفي المشاريع التي تقودها الأمم المتحدة بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمتع غرفة التجارة الدولية، التي تضم أكثر من ٦ ملايين من الأعمال التجارية في ١٢٠ بلدا، بالقدرة وإمكانية الوصول اللازمتين لتمكين أعمال المنظمة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:١٥.